

لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: التقرير السنوي

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها السادس والعشرين (انظر الملحق).

الملحق

التقرير المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠١٧

المعلومات الأساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م٢٥ق١ وحدد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة بشأن المسائل التي تتدرج ضمن نطاق ولايتها والتي تشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها لتقديم التقارير المالية والمحاسبية؛
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر؛
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء الأعضاء الحاليين في لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة:

الاسم	تاريخ تعيين العضو من جانب المجلس التنفيذي ^١	مرجع المقرر الإجمالي
السيد روبرت ساملز (الرئيس)	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)
السيد موكيش أريا	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)
السيد ستيف تنتون	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)
الدكتورة جيبا ويلسون	أيار/ مايو ٢٠١٥	م١٣٧(٤)
السيد ليوناردو غوميز بيريرا	أيار/ مايو ٢٠١٥	م١٣٧(٤)

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي السابع المقدم من اللجنة الاستشارية إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها في الفترة الواقعة بين أيار/ مايو ٢٠١٦ ونيسان/ أبريل ٢٠١٧.

٤- وقد عقدت اللجنة دوراتها التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين في الفترات من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٦ ومن ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ ومن ٣ إلى ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، على التوالي. وعُقدت في الدورة التاسعة عشرة جلسة توجيهية استمرت يوماً واحداً لصالح العضوين الجديدين؛ وشارك فيها أيضاً الأعضاء الثلاثة الآخرون. وكانت تعليقات الأعضاء على الجلسة التوجيهية إيجابية للغاية. وكانت الدورة العشرون أولى دورات اللجنة الاستشارية التي تُعقد خارج جنيف، حيث عُقدت في المكتب الإقليمي لجنوب شرق

١ يُشير "تاريخ التعيين" إلى تاريخ اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر الإجمالي المعني.

آسيا بنيودلهي. وكان بعض موظفي المقر الرئيسي للمنظمة حاضرين في الدورة وشارك آخرون بالاتصال عبر الفيديو في بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

٥- وحصلت اللجنة الاستشارية كالمعتاد على مستوى عالٍ من الدعم المقدم من الإدارة، وهي تتوجه بالشكر إلى المديرية العامة والمدير الإقليمي لجنوب شرق آسيا وأعضاء فريقهما على مناقشاتهما الصريحة والانفتاح مع اللجنة الاستشارية وتكريسهم الوقت الكافي للاستماع إلى الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء وتقديمهم الإيضاحات أو الردود اللازمة.

سلامة البيانات المالية بما في ذلك البيانات الخاصة بالتأمين الصحي للموظفين

٦- استعرضت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة المالية لعام ٢٠١٦ وناقشتها مع الإدارة. وتناولت بالتقييم كل من السياسات المحاسبية الرئيسية التي يُستند إليها، ومدى وجاهة التقديرات المهمة، ومدى وضوح عمليات الإفصاح. وأحاطت علماً بالتقرير الموحد للثلاثية ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي يشمل البيانات المالية لعام ٢٠١٦ وتقرير التقييم المالي وتقييم الأداء للثلاثية ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧- واقترحت اللجنة الاستشارية إدراج مذكرة إفصاح منفصلة لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، توضح الأساس الذي تستند إليه المحاسبة، وحظي هذا الاقتراح بقبول الأمانة. وحثت اللجنة الاستشارية الأمانة على تحديث دراسة أساس المحاسبة لجميع الكيانات غير الموحدة، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وتقييم الأثر على البيانات المالية للمنظمة في حال وقوع خسائر كارثية في أي من هذه الكيانات. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي أحدث المعلومات بهذا الشأن، في دورتها التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٨- وأشارت اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أنها ترى أن الحسابات ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن الحكم الانتقالي المعتمد بشأن الممتلكات والمعدات انتهى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأخطرت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة تتخذ إجراءات فيما يتعلق بجمع البيانات وتعزيز النظام المالي لضمان امتثال حفظ سجلات الأصول الثابتة امتثالاً تاماً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩- وكان من دواعي سرور اللجنة أن لاحظت أن مراجعي الحسابات الخارجيين سيصدرون رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية. ولم تعرب اللجنة عن أية تحفظات فيما يتعلق بتقديم البيانات المالية إلى لجنة البرنامج والإدارة والميزانية وإلى جمعية الصحة العالمية.

١٠- ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضاً أن هذه هي المرة الأولى التي يُدرج فيها بيان صادر عن المديرية العامة بشأن المراقبة الداخلية في البيانات المالية، ورأت أن هذه خطوة مشجعة صوب مواصلة تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية.

١١- وأحاطت اللجنة الاستشارية علماً بالبيانات المالية الخاصة بصندوق التأمين الصحي للموظفين لعام ٢٠١٦. وتعلم اللجنة الاستشارية أن الإدارة على وعي تام بالمخاطر المرتبطة بالالتزامات غير الممولة الطويلة الأجل؛ ومع ذلك، فإنها تعيد تأكيد قلقها بشأن إمكانية استدامة التأمين الصحي للموظفين في شكله الحالي. وحثت الإدارة على بحث الخيارات المتاحة لاحتواء التكاليف، والحد من التغطية، وزيادة الإيرادات. وستواصل اللجنة الاستشارية رصد الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتمكين الصندوق من الحصول على التمويل الكامل بحلول عام ٢٠٣٨.

١٢- وأحاطت اللجنة الاستشارية علماً كذلك بالتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات المراقبة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة التي أجراها مؤخراً لوظائف التأمين الصحي للموظفين، بما في ذلك التوصية بتعزيز تصريف الشؤون وتدعيم الضوابط المفروضة على تسوية المطالبات.

المراجعة الخارجية للحسابات

١٣- وفقاً للممارسات المعتادة التي تتبعها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، اجتمعت مع مراجع الحسابات الخارجي على انفراد، واجتمعت بتمثلي الإدارة في كل جلسة من جلساتها.

١٤- وقدم مراجعو الحسابات الخارجيون ملخصاً لأهم توصياتهم إلى اللجنة، ونتائج مراجعة الحسابات الواردة في البيانات المالية لعام ٢٠١٦، واستعراض أنشطة الرقابة، وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات السابقة. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن الإدارة قد نفذت الغالبية العظمى من التوصيات وأنه لم يتبق الآن سوى خمس توصيات مفتوحة.

١٥- وتلقت اللجنة الاستشارية إحاطة بشأن مراجعة الحسابات البرمجية التي أجراها المراجعون الخارجيون في مجال تكنولوجيا المعلومات وتنفيذ استراتيجية الشراء. وسوف تستعرض اللجنة الاستشارية التوصيات وخطط عمل الإدارة في دورتها القادمة التي ستعقد في تموز/ يوليو ٢٠١٧.

خدمات المراقبة الداخلية

١٦- التقت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في كل جلسة من جلساتها بمدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية على انفراد وبحضور أعضاء الإدارة.

١٧- وفي دورتها الحادية والعشرين، زوّدت اللجنة الاستشارية بأحدث المعلومات عن المسائل الرئيسية التي سلط عليها الضوء في التقرير السنوي لمكتب خدمات المراقبة الداخلية الذي سيقدم إلى جمعية الصحة العالمية، واستنتاجات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التابعة للمنظمة، وحالة تنفيذ التوصيات، وتقرير عن التحقيقات. كما استعرضت اللجنة الاستشارية خطة عمل مكتب خدمات المراقبة الداخلية لعام ٢٠١٧.

١٨- ومثلما ذكر في تقرير اللجنة الاستشارية المبدئي، شعرت اللجنة بالارتياح إذ لاحظت استمرار الاتجاه الإيجابي في تحسّن المساءلة والامتثال على نطاق المنظمة، كما يتبين من تراجع عدد توصيات مراجعة الحسابات المعلقة والوقت الذي يستغرقه تنفيذ التوصيات. ولاحظت اللجنة أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية لم يصدر أي تقارير للمراجعة ذات تصنيف غير مرضٍ في عام ٢٠١٦.

١٩- وسألت اللجنة الاستشارية عن التحديات التي تواجهها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تنفيذ نظامها الخاص بتخطيط الموارد المؤسسية، وإذا ما كانت هذه التحديات قد تؤثر على وثاقّة البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية في المستقبل فيما يتعلق بتوحيد النفقات في المكتب الإقليمي للأمريكتين. وطلبت اللجنة الاستشارية إلى مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الحصول على تقارير فصلية مستكملة بشأن التحديات في تنفيذ النظام من المراجع العام لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، لضمان استرعاء انتباه اللجنة الاستشارية إلى أي مسائل إشكالية محتملة.

٢٠- ولاحظت اللجنة الاستشارية أن مختلف أنواع الاستعراضات ومراجعات الحسابات والتقييم، مثل المراجعات الداخلية للحسابات، والاستعراضات البرمجية والإدارية، والمراجعات الخارجية للحسابات، وعمليات التقييم المشتركة، قد تؤثر على الوحدات التقنية. وينبغي أن تتسق هذه الأنشطة لتحقيق الاستغلال الأمثل للوقت

والموارد. وأعدت اللجنة الاستشارية تأكيد أنه في جميع الاستعراضات أو مراجعات الحسابات، من الأهمية الحاسمة بـمكان إرساء صلات واضحة بالعمل الذي يؤديه مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات ومكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٢١- وأعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء حجم التحقيقات المعلقة في مكتب خدمات المراقبة الداخلية، وتحث الإدارة العليا على تقييم حجم التحقيقات الجارية وتحديد مستوى التحقيقات التي ينبغي لمكتب خدمات المراقبة الداخلية أن يجريها، مع مراعاة الأهمية النسبية والأثر على المنظمة.

إطار الامتثال والمراقبة الداخلية

٢٢- كان من دواعي سرور لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة ملاحظة أن إطار المراقبة الداخلية قد أصبح مقبولاً ومدججاً في وظائف المنظمة. وتدل ملاحظات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات على اتجاه إيجابي في تعزيز الضوابط الداخلية، ولكن مع التنبيه إلى أن ذلك لا يحدث "في جميع الأوقات ولا في جميع الأماكن". وسيلزم إيلاء المزيد من الاهتمام إلى التعاون المالي المباشر والتنفيذ المباشر في بلدان معينة فيما يتعلق بتعزيز الضوابط الخاصة بالإشراف، وأنشطة الضمان، والرصد المنتظم.

٢٣- ويُعد استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي طريقة جيدة لإذكاء الوعي بشأن مجالات المراقبة التي يلزم الاهتمام بها، حيث إنها تتيح الفرصة أمام مراكز الميزانية للمشاركة مع الإدارة في تنفيذ وظائف الامتثال والمراقبة ومناقشة فعالية الضوابط. وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد أنه نظراً لعدم الموضوعية التي يتسم بها التقييم، يلزم أن تُعتبر هذه الأداة مؤشراً لا مقياساً للامتثال. وفي المستقبل، ينبغي استخدام نتائج هذه القوائم المرجعية بمزيد من الفعالية كخط ثان للدفاع، حيث تلزم المواعمة بين أوجه الضعف المحددة في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، والمخاطر المحددة في سجل المخاطر المؤسسية، ونتائج مراجعة الحسابات التي يخلص إليها مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٢٤- وفي الدورة العشرين للجنة الاستشارية، زوّدها المدير الإقليمي ومدير الشؤون الإدارية والمالية بأحدث المعلومات عن التدابير التي اتخذت في سبيل تحقيق أهداف المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا المتمثلة في تحسين فعالية الخدمات وكفاءتها، مع تعزيز إدارة المخاطر والمساءلة في الوقت ذاته. وقدم مديرو الشؤون الإدارية والمالية لمحة عامة عن إطار المراقبة الداخلية في الإقليم، باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية مثل التقارير المتأخرة بشأن التعاون المالي المباشر، والتقارير المتأخرة الخاصة بالجهات المانحة، والامتثال لنظام تطوير إدارة الأداء، وإدارة الميزانية البرمجية. وسُرت اللجنة الاستشارية لملاحظة عدم وجود أي توصيات معلقة للمراجعة الداخلية أو الخارجية للحسابات في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وتأخر تقرير واحد فقط بشأن التعاون المالي المباشر.

٢٥- وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن عدداً من المبادرات التي تستهدف تعزيز بيئة المراقبة الداخلية قد اتخذت في إطار إصلاح المنظمة، مثل تحديث السياسات والعمليات الخاصة بالتعاون المالي المباشر والتنفيذ المباشر، والاستعراضات البرمجية والإدارية، والقوائم المرجعية للتقييم الذاتي، وسجل المخاطر المؤسسية، ولوحات المتابعة لتتبع التوصيات؛ وخطابات التمثيل، وإضافة أخيرة تتمثل في بيان المدير العام بشأن المراقبة الداخلية. وتدل هذه المبادرات على التزام قوي من الإدارة العليا وتشير إلى استثمار كبير من قبل المنظمة في توفير الأدوات والتدريب للمديرين. وتقرّر اللجنة الاستشارية بالجهود التي بذلتها الإدارة في سبيل التخلص من ثقافة التسامح مع عدم الامتثال للقواعد والإجراءات في المنظمة. وسيكون من الأهمية الحاسمة بـمكان أن يواصل المدير العام الجديد التركيز الشديد على تحسين إطار الامتثال والمراقبة الداخلية.

إدارة المخاطر

٢٦- تواصل لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة رصد التقدم الذي يُحرز في مجال إدارة المخاطر، في جميع دوراتها. وقد تلقت إحاطة عن عملية إدارة المخاطر، والأدوات والعمليات الخاصة بالامتثال، واتفاقات المساءلة المبرمة مع المديرين العامين المساعدين، وخريطة الطريق للامتثال الخاصة بمديري الشؤون الإدارية والمالية، وإدارة الأخلاقيات، وبيان المراقبة الداخلية.

٢٧- وتقر اللجنة الاستشارية بالدور الحيوي الذي يضطلع به مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، في ضمان الفهم الجيد لعملية إدارة المخاطر على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة. ولاحظت اللجنة الاختلاف الكبير في أهم المخاطر التي حددتها المكاتب الإقليمية. وبعد عملية تحديد المخاطر الدقيقة التي أجرتها الإدارة العليا من القاعدة إلى القمة، وتدابير تخفيف المخاطر والتحقق منها التي اتخذتها، يبدو أن هناك هيكلًا سليماً قائماً يُعنى بالمخاطر، وفهماً معقولاً لإدارة المخاطر في مراكز الميزانية، وقبولاً واسعاً من جانب أصحاب المصلحة كافة.

٢٨- وترى اللجنة الاستشارية أن المبادرة ينبغي أن تتحول الآن من مرحلة التطوير التي خضعت لتوجيه مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، إلى مرحلة ملكية فرادى وحدات الأعمال للعمليات على مستوى المقر الرئيسي والمستويين الإقليمي والقطري. ويلزم التحول من الإدارة الكمية إلى الإدارة النوعية للمخاطر؛ فمن شأن ذلك أن يعطي صورة شاملة بطريقة تمكّن الدول الأعضاء والجهات المانحة من تبادلها وفهمها. وللمساعدة على إجراء هذا التحول، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية: ينبغي دمج المخاطر المحددة على نطاق المؤسسة في إطار إدارة المخاطر المؤسسية؛ وتحديد ملكية إطار إدارة المخاطر على الصعيد الإقليمي؛ ودمج الإطار الخاص بالمخاطر على جميع مستويات المنظمة الثلاثة كجزء لا يتجزأ من عملية تخطيط الإدارة والمساءلة؛ وتطوير أداة قائمة على شبكة الإنترنت للمساعدة في مجالات تحديث المخاطر وملكيتها المخاطر وخطط تخفيف المخاطر والتقدم المُحرز.

٢٩- وتحت اللجنة الاستشارية الإدارة على التأكد من أن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وتحديد المخاطر يُستخدمان في تخطيط البرامج وميزنتها وتنفيذها على أساس مستمر.

٣٠- كما تشجع اللجنة الإدارة على استكشاف ما إذا كان الوقت قد حان للنظر في إجراء استعراض خارجي رفيع المستوى أو تقييم للحالة الراهنة لعملية إدارة المخاطر واتجاهها وتنفيذها. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن المنظمة قد وصلت إلى منعطف حرج حيث يتعين عليها تقييم الخطوات المستقبلية لضمان أن إدارة المخاطر ستصبح جزءاً فعالاً ولا يتجزأ من عملية الإدارة.

الإصلاح في مجال الطوارئ الصحية

٣١- استعرضت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة التقدم المُحرز في مجال الطوارئ الصحية في دورتيها العشرين والحادية والعشرين وتلقت أحدث المعلومات عن المسائل الداخلية، والتحديات الخارجية، وأوجه العجز في الميزانية، وتدابير تخفيف المخاطر، من وجهة نظر المقر الرئيسي ووجهة النظر الإقليمية.

٣٢- ولاحظت اللجنة أن إطاراً مفاهيمياً متيناً يحدد الاحتياجات الأساسية قد وُضع. وأخطرت بأن المنظمة تستجيب عادة لأكثر من ٢٠ حالة طوارئ تنطوي على مستويات مختلفة وطلبات متنافسة في أي وقت محدد. وعلاوة على ذلك، تعكف المنظمة على تنفيذ نظام جديد لإدارة الأحداث.

٣٣- وأُطلعت اللجنة الاستشارية على النموذج الجديد للعمل في المكاتب القطرية في ظروف الطوارئ الممتدة. وأحاطت علماً بالمبادرات الجارية من أجل تبسيط الإجراءات التشغيلية الموحدة وتسريع مسار العمليات الخاصة بالموارد البشرية والمشتريات والشؤون المالية.

٣٤- واتضحت الحاجة إلى إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ؛ ومع ذلك، لم يتوافر قدر كبير من التمويل المرن. وهناك احتمال لأن يؤثر عجز التمويل على هدف استجابة المنظمة للطوارئ على نحو متسق، كمنظمة واحدة لديها القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة. وهناك تعاون بين الدول الأعضاء والشركاء والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة لزيادة القدرة الأساسية وتطوير خدمات موحدة من أجل تحسين تأهب البلدان. وتتخذ الأمانة خطوات في سبيل تخفيف المخاطر المرتبطة بعجز التمويل، بإشراك فريق السياسات العالمية والدول الأعضاء على المستوى الثنائي ومن خلال الحوار الخاص بالتمويل سواءً بسواء.

استعراض تخطيط الانتقال في مجال شلل الأطفال

٣٥- تواصل لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة رصد التقدم الذي تحرزته المنظمة في مجال تخطيط الانتقال في مجال شلل الأطفال، وتلقت اللجنة أحدث المعلومات من موظفي المكتب القطري للمنظمة في الهند، في دورتها العشرين، بمشاركة أعضاء الفريق المعني بشلل الأطفال في المقر الرئيسي للمنظمة عبر مؤتمر عن بُعد. وقد أخطرت اللجنة الاستشارية بشأن إنشاء لجنة توجيهية على صعيد المنظمة ككل يشارك في رئاستها المدير التنفيذي لمكتب المدير العام والمدير العام المساعد لشؤون الإدارة العامة، وتشارك فيها المكاتب الإقليمية لأفريقيا وشرق المتوسط وجنوب شرق آسيا وإدارات المقر الرئيسي للمنظمة، وتُعنى بتقديم الإرشادات بشأن إدارة المخاطر وتكامل البرامج. وتفاعلت اللجنة بالتواؤم الواضح بين أفرقة المقر الرئيسي للمنظمة وأفرقة المكاتب القطرية وأحيطت علماً بالخطة الانتقالية التفصيلية والواضحة المعالم لبرنامج الهند من أجل التصدي للتحديات الخاصة بالملاك الوظيفي والموارد المالية والتحديات التشغيلية. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى رؤية خطط انتقالية مماثلة في البلدان الأخرى التي تنفذ خططاً انتقالية.

٣٦- وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تحدد الإدارة كامل التكلفة المالية المقدرة التي ستتكبدها المنظمة وبرنامج شلل الأطفال نتيجة للتغيير المقترح إدخاله على السياسة الخاصة بسن التقاعد، وأن تحدد أيضاً آثاره المحتملة على المبادرات الخاصة بالموارد البشرية مثل التوازن بين الجنسين. وشجعت اللجنة الأمانة على مناقشة التنقيح المحتمل مع الدول الأعضاء، لضمان اعتماد تغيير سن التقاعد في الوقت الأنسب.

إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (القرار ج ص ٦٩٤-١٠ (٢٠١٦))

٣٧- واصلت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة رصد التقدم المُحرز في تنفيذ الإطار، على نحو ما طلبته جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون، بأن تولت الإشراف على تطبيق القواعد والإجراءات لتقييم إذا ما كانت تُطبق بطريقة موحدة وفعالة على صعيد مستويات المنظمة الثلاثة.

٣٨- وسُرت اللجنة الاستشارية لملاحظة أن جمعية الصحة العالمية ومجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية قد اعتمدا الإطار. ونظراً للحاجة إلى شفافية الإطار ومصداقيته، اطمأنت اللجنة الاستشارية إلى ملاحظة أن المنظمة قد وضعت نظاماً لتبادل التقارير الخاصة بالعناية الواجبة وتقدير المخاطر على جميع مستويات المنظمة الثلاثة عن طريق نظام إلكتروني لتدفق العمل. وشجعت اللجنة الإدارة أيضاً على استعراض

مختلف الأدوار فيما يتعلق بالمخاطر والجوانب الأخلاقية في تنفيذ الإطار، وتقييم الطريقة التي يمكن بها تحقيق التآزر بين مختلف الوظائف.

٣٩- وخلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الاستشارية فُدمت إحاطة بشأن إدارة المشاركة العالمية وهي أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات للتمكين من تطبيق الإطار في تنسيق تعبئة الموارد وإدارة إعلانات المصالح الخاصة بالخبراء. وكما ذُكر آنفاً، تدرك اللجنة الاستشارية أن هذه الفكرة شبيهة بفكرة البوابة الإلكترونية الخاصة بالميزانية البرمجية التي أوجدت إحساساً قوياً بالثقة لدى جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالشفافية وبمستويات الثقة والاطمئنان.

٤٠- ولكن ثمة حاجة عاجلة إلى موافقة فريق السياسات العالمية على الخطة التفصيلية لتنفيذ الإطار، التي تحدد المنجزات المستهدفة ومواعيد التنفيذ. ويُعد ذلك ضرورياً كي تتولى الإدارة واللجنة الاستشارية رصد التقدم المُحرز في تنفيذ الإطار.

التقييم والتعلم التنظيمي

٤١- استعرضت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة مذكرة مفاهيمية بشأن القيادة والإدارة في المنظمة عنوانها "المرحلة الثالثة من تقييم إصلاح المنظمة". وقدم المدير التنفيذي لمكتب المدير العام خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة موجزاً لأحدث المعلومات عن تاريخ إصلاح المنظمة، والدوافع التي أدت إليه، والأزمة المالية، وإصلاح المنظمة كعملية تعتمد على توجيه الدول الأعضاء لا على توجيه المدير العام أو الأمانة فحسب، والمسائل التي تشملها عملية الإصلاح، والإنجازات التي تحققت. وشملت هذه المعلومات إحاطة عن المرحلتين الأولى والثانية من تقييم إصلاح المنظمة. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن المجلس التنفيذي وافق على المرحلة الثالثة من تقييم إصلاح المنظمة كتقييم ذي أولوية في خطة العمل الخاصة بالتقييم للثلاثية ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيتناول هذا التقييم فعالية الإصلاح وأثره منذ تنفيذه ويقدم التوصيات بشأن الخطوات القادمة.

٤٢- وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بنطاق العمل الذي ينبغي أدائه، والمنهجية المقترحة، وخصائص مقدم الخدمات المحتمل، واستراتيجية نشر النتائج.

٤٣- وفي الدورة الحادية والعشرين اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلي فريق التقييم الخارجي المستقل (برايس وترهاوس كوبرس) وبالإدارة العليا وتلقت إحاطة بشأن المرحلة الثالثة من تقييم إصلاح المنظمة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأخطرت اللجنة الاستشارية بمشروع استنتاجات التقييم وهي تتطلع إلى تلقي التقرير الختامي.

٤٤- وفي دورة اللجنة الاستشارية الحادية والعشرين، استعرضت أيضاً مسودة التقرير السنوي الخاص بأنشطة التقييم الذي سيُعرض على المجلس التنفيذي.

موضوعات أخرى

٤٥- زيارة المكتب القطري في الهند: اجتمعت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في دورتها العشرين برئيس المكتب القطري للهند وموظفيه. وأتاح النفاذ المباشر مع كبار الموظفين من جميع المستويات الثلاثة الموجودين في القاعة نفسها الفرصة للحصول على فهم جديد لأداء المنظمة، وأعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها لهذه الفرصة المتاحة للتعلم. ووجدت اللجنة ما يشجعها في ملاحظة الموازنة الشديدة بين المكاتب الإقليمية والقطرية من حيث الأولويات والأهداف وتقديم التقارير وتصريف الشؤون.

٤٦- **أحدث المعلومات المالية:** في الدورة العشرين للجنة الاستشارية، أحاط المدير العام المساعد لشؤون الإدارة العامة للجنة علماً بشأن حوار المنظمة الخاص بالتمويل. ودارت مناقشة حول المخاطر المتعلقة بعجز التمويل في الثنائية الحالية والثنائية القادمة، بما في ذلك الزيادة بنسبة ٨٪ في الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ والتكاليف الإضافية الناجمة عن الهيكل الجديد الخاص بالطوارئ الصحية. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن المساهمات الطوعية الأساسية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من المتوقع أن تبلغ ١٨٠ مليون دولار أمريكي، أي ما يقل بنحو ٦٠ مليون دولار أمريكي عما تلقتة المنظمة في الثنائية الماضية. وكانت اللجنة الاستشارية قد أعربت عن مخاوفها في وقت سابق إزاء اعتماد المنظمة على المساهمات الطوعية مع صغر حجم قاعدة الجهات المانحة، وأعادت تأكيد أن ذلك يطرح مخاطر كبيرة على المنظمة، وخاصة مع إنشاء برنامج المنظمة الجديد للطوارئ الصحية وانخفاض التمويل الخاص ببرنامج شلل الأطفال في المستقبل، عندما يتراجع حجم البرنامج في السنوات القادمة. وحثت اللجنة الاستشارية الإدارة على التخطيط للاحتتمالات أو السيناريوهات، لفهم كامل أثر عجز التمويل المتوقع على البرامج، وإطلاع الدول الأعضاء على النتائج.

٤٧- **تكنولوجيا المعلومات:** في دورة اللجنة الاستشارية التاسعة عشرة، تلقت أحدث المعلومات عن استراتيجية المنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، والمبادرات الرئيسية التي تجريها إدارة المعلومات والتكنولوجيا في المنظمة، بما في ذلك برنامج تحويل نظام الإدارة العالمي وإنشاء صندوق لتكنولوجيا المعلومات، وتصريف شؤون تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي. وتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي المزيد من المعلومات عن تنفيذ صندوق تكنولوجيا المعلومات والسياسة المؤسسية بشأن تكنولوجيا المعلومات، وأحدثت المعلومات عن مركز الامتياز لإدارة المشاريع التابع للمنظمة. وأعادت اللجنة الاستشارية تأكيد مخاوفها من غياب خطة لاستمرار سير العمل على كامل نطاق المنظمة. وتود اللجنة الاستشارية أن تزودها الإدارة العليا بنبذة عن هذه الخطة في أحد الاجتماعات القادمة.

٤٨- **مشروع المنظمة لتحديث المقر الرئيسي:** في دورة اللجنة الاستشارية التاسعة عشرة، تلقت أحدث المعلومات عن مشروع تحديث المقر الرئيسي للمنظمة ومرحلتيه المقترحتين (تشديد المبنى الجديد ثم تجديد المبنى الحالي)، والتكاليف المرتبطة به، وعملية صنع القرار، والتدابير المتخذة للبقاء في حدود نطاق المشروع وتكاليفه المقدرة، والأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار الداعي إلى إسناد إدارة المشروع إلى جهات خارجية، والعملية التي تُجرى لتحليل المخاطر والتدابير المعتمدة لتخفيف المخاطر. ولاحظت اللجنة الاستشارية بارتياح هيكل تصريف الشؤون القوي الذي نُفذ، وتحليل المخاطر المستفيض لتحديد المخاطر الجسيمة وتقييمها من حيث احتمالات حدوثها وأثرها. وبحثت اللجنة الاستشارية سجل المخاطر المؤسسية بحثاً مفصلاً، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر والتكاليف المحتملة لهذه التدابير، وأعجبت إعجاباً شديداً بالتحليل المتعمق.

٤٩- وأحاطت اللجنة الاستشارية علماً بأن تشييد المبنى الجديد يمول من القرض دون فوائد المقدم من الحكومة السويسرية. إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء أن المنظمة ككل ليست لديها آلية رسمية لضمان التمويل المستدام لمثل تلك المشاريع. وشجعت اللجنة المنظمة على النظر في سبل تجديد الأصول بشكل منظم على مدى عمرها الإنتاجي بدلاً من استخدام دورة السنتين للميزانية البرمجية. وتطلع اللجنة الاستشارية إلى استعراض مخطط عام شامل محدد الأولويات لتجديد المباني، بما في ذلك التمويل، في دورة قادمة.

المستقبل

٥٠- مع التغيير القادم في قيادة المنظمة، حددت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة مجالات التركيز التالية للإدارة العليا وحثت المنظمة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسينها: دور فريق السياسات العالمية في صنع القرار؛ والتوسع في إطار المساءلة؛ وتعزيز إطار المراقبة الداخلية على جميع مستويات المنظمة؛ ووضع إدارة المخاطر موضع التنفيذ؛ وضمان التمويل المستدام للمنظمة؛ وإضفاء الفعالية على برنامج المنظمة للطوارئ الصحية بدمج وحدة تشغيلية في المنظمة المسؤولة عن وضع القواعد والمعايير. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الاجتماع مع المدير العام الجديد وفريق المدير العام في الدورة القادمة للجنة التي ستعقد في تموز/ يوليو أو تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ لمناقشة هذه المسائل.

روبيرت ساملز (الرئيس)، وستيف نتون، وموكيش أريا، وجييا ويلسون، وليوناردو بيريرا

= = =